مكتب الصويص للترجمة دمشق – مرجة – شارع رامي بناء القادري طابق أول مقابل فندق رامي هاتف 2222143 دمشق - سوريـــــة	ALSWEIS TRANSLATION OFFICE SWORN TRANSLATOR ABDULRAZZAK O. EL-SWEIS MARJEH – RAMI STR.KADERI BUILDING 1ST FL.DAMASCUS SYRIA – TEL. 2222143

تدريس الملكية الفكرية

المحتويات :

مقدمة

لماذا نقوم بتدريس الملكية الفكرية ؟

لمن يتوجب تدريس الملكية الفكرية ؟

ما هي حالة تدريس الملكية الفكرية في الدول النامية ؟

ما هي المواضيع الواجب تدريسها؟

ما هي أنواع برامج الملكية الفكرية الواجب تطويرها ؟

ما هي طرق التدريس الأساسية ؟

كيف يجب أن تُدرس الملكية الفكرية؟

كلية الملكية الفكرية

مع من يمكننا التعاون بخصوص تدريس الملكية الفكرية ؟

الخاتمة

تدريس الملكية الفكرية

مقدمة

يتطلب تدريس **الملكية الفكرية** (IP) الآن إعادة النظر حيث أن الظروف المحيطة بالـ (IP) قد تغيرت ديناميكياً خلال العقد الأخير. يتوجه هذه البحث

بالأسئلة التالية حول تدريس مادة الملكية الفكرية (IP) على المستوى الجامعي ، إضافة إلى بعض الأفكار حول كيفية تدريس المادة ، وبشكل أوسع ، حول كيفية وجوب مراجعة وإعطاء ثقافة مادة الملكية الفكرية. سيتم طرح خمسة أسئلة رئيسية وهي:

لماذا يتوجب علينا تدريس مادة الملكية الفكرية ؟ والى من ينبغي علينا تدريسها ؟ وما هي المواضيع الواجب تدريسها؟

وكيف يجب أن تُدرس ؟ ومع من يمكننا التعاون بخصوص تدريس مادة الملكية الفكرية؟

لإجابة هذه الأسئلة ، سيتم أيضاً استعراض/مراجعة نشاطات **المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)- (ويبو).**

أخيراً، سيتم تزويد وتقديم عرض واقعي لمحاضرات عن الملكية الفكرية بهدف ترويج الشبكة الدولية للجامعات والتي تقوم أو ستبدأ قريباً بتدريس مادة الملكية الفكرية.

<u>لماذا نقوم بتدريس مادة الملكية الفكرية؟</u>

أولاً، الأكثر فعالية وتأثيراً هـو مناقشة تدريس موضوع الملكية الفكرية في السياق الشامل الذي تبناه المجتمع الدولي للملكية الفكرية. وضعت ويبو أهدافها الإستراتيجية للست سنوات القادمة. وإن تحسين البرامج للاعتناء بثقافة الملكية الفكرية هي أحد هذه الأهداف. إن مفهوم " **ثقافة الملكية الفكرية** " يمكن وصفها باختصار كبيئة وفكر للناس التي تمكن كافة أصحاب الحصص للملكية الفكرية للقيام بلعب أدوارهم في تحقيق الفوائد المحتملة للملكية الفكرية كأداة فعّالة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. هذه الثقافة الديناميكية للملكية الفكرية يجب تأسيسها ليس فقط بناءً على نظام قانوني صلب وفعّال ومتوازن للملكية الفكرية ولكن يجب أن يبنى أيضاً على أساس نظام فعّال ومستخدمين مزودين بمعلومات جيدة عن نظام الملكية الفكرية مدموجاً بسياسات حكومية ودعم قوي من كافة أصحاب الحصص الآخرين . بناءً على ذلك، فإن تطور الموارد البشرية هو مقدمة منطقية أساسية لخلق ثقافة الملكية الفكرية . وان تدريس الملكية الفكرية والتربية هامة خصوصاً للبلدان التي تم فيها تحديث أو مراجعة النظام القانوني من أجل

وضعها على مسار المقاييس الدولية ، وان الموارد البشرية الماهرة والمزودة بالمعلومات الجيدة ستكون قادرة على استخدام نظام الملكية الفكرية وإدارة حقوق الملكية الفكرية بمثابة أصول اقتصادية لتطور اقتصادي فعّال ونجاح عمل قابل للقياس .

ثانياً , لقد تغير تضمين الملكية الفكرية بشكل هام وحيث أن الأمر كذلك , فإن متطلبات تدريس الملكية الفكرية بحاجة للتغيير أيضاً . في العقود القليلة السابقة ، كان ينظر إلى موضوع الملكية الفكرية بأنه مجرد أحد الحقوق القانونية . ولكن بما أن الاقتصاديات أصبحت تزداد بناءً على المعرفة والمعلومات أكثر من ازديادها بناءً على العناصر التقليدية مثل الأرض والعمل ، لذلك تطورت الملكية الفكرية بحيث أصبحت الآن تلعب دوراً حاسماً وقيماً في النشاطات الاقتصادية والثقافية . الآن يشار إلى الملكية الفكرية بالأصول الاقتصادية والثقافية والتي تمتلك قيمة عالية وقابلية التحرك (بمعنى آخر، يمكن تبادل الملكية الفكرية بسهولة أو التعامل بها تجارياً) . الأهداف الجديدة الناشئة عن الدور المعاد تعريفه للملكية الفكرية يجب أن ينعكس في تطور الموارد البشرية ولهذا يجب تحديث تدريس مادة الملكية الفكرية وتنقيتها لتعكس التطورات السابقة

<u>لمن يجب تدريس الملكية الفكرية ؟</u>

من يحتاج إلى ثقافة الملكية الفكرية ؟

للإجابة عن هذا السؤال ، نحتاج إلى معرفة من هم المتوقعين لاستخدام نظام الملكية الفكرية . لاستعراض كيفية خلق وكيفية استعمال الملكية الفكرية كأصول اقتصادية وثقافية يمكن شرح عملية الخلق واستثمار وتطبيق الملكية الفكرية بخريطة (رسم بياني) تظهر دورة الحياة الاعتيادية لخلق الملكية الفكرية والتي تدعى أحياناً بسلسلة قيمة الملكية الفكرية .

هناك أربع خطوات متتالية مختلفة في قيمة السلسلة. تتألف الخطوة الأولى في خلق أصول الملكية الفكرية . ويمكن إجراء هذا إما باستيراد التكنولوجيا من البلدان الأخرى ، أو بخلق الملكية الفكرية كنتيجة للبحث أو الابتكار في معاهد البحث والجامعات أو الصناعة. بالنسبة للخطوة الثانية،

تتضمن هذه السلسلة حماية الملكية الفكرية . بعض أنماط الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع (الرخص) تتطلب التسجيل لدى السلطات الحكومية لحماية الحقوق القانونية . الخطوة الثالثة هي الاستثمار التجاري للملكية الفكرية . تتضمن هذه الخطوة على سبيل المثال تنفيذ مشروع لتصنيع البضاعة محمياً بحقوق الملكية الفكرية وترخيص الملكية الفكرية إذا لم يكن صاحب الملكية الفكرية غير مهتم في تصنيع بضاعته الخاصة . الخطوة الأخيرة هي المحافظة على الملكية الفكرية وإدارتها. بعض حقوق الملكية الفكرية يمكن أن تنتهك حقوقاً أخرى أو أن يكون الأمر عكس ذلك. تحتاج حالات هذه الأنماط إلى المراجعة لتقرير فيما إذا كان مجدياً حماية مثل هذه الحقوق حيث أن المحافظة عليها قد يحتاج إلى موارد إضافية.

إذا استمر استعمال الملكية الفكرية فهي تحتاج إلى تسويق البضاعة والتي تكون فيها الملكية الفكرية مُجسدة ومشمولة . مثل جهود التسويق هذه وصنع العلامة التجارية تحتاج للتعزيز من خلال الاستعمال الاستراتيجي لأنماط/نماذج معينة من الملكية الفكرية مثل العلامات التجارية والدلالات الجغرافية والتصاميم الصناعية . ستخلق هذه السلسلة المستمرة تطوراً اقتصادياً قابلاً للمساندة مع تراكم المعرفة الوطنية وتعزيز القدرة التكنولوجية. تحتاج القيمة الفعّالة لسلسلة الملكية الفكرية ليس فقط إلى دعم نشيط مُؤيد من الحكومة والمجتمع المدني وكذلك إلى الدعم الأكاديمي , لكنه أيضاً يحتاج إلى فكر المبتكرين والمقاولين والمخترعين والكتاب والمنفذين والذين هم الموجدين الحقيقيين لأصول الملكية الفكرية .

لذلك فإن تطور المورد البشري يجب أن يحتوي ويخدم الحاجات المختلفة لمختلف المجموعات المستهدفة المشمولة والمتورطة في قيمة سلسلة الملكية الفكرية . في كثير من البلدان من المتوقع أن تأخذ جامعات تدريس الملكية الفكرية القيادة في تطور الموارد البشرية. على سبيل المثال , يجب أن يكون أساتذة الجامعة لمادة الملكية الفكرية قادرين على تزويد النصيحة المتعلقة بصناع السياسة الحالية وتدريب صناع سياسة المستقبل من خلال ثقافة الملكية الفكرية . في هذا الخصوص ، يتطلب تدريس مادة الملكية الفكرية مظاهر تربوية صارمة ومتنوعة في الملكية الفكرية واضعين بالاعتبار

حاجة أصول المادة للدعم القوي من السياسات الاقتصادية والثقافية والتجارية .

المطورون الذين يقومون فعلاً بتوليد وإحداث أصول الملكية الفكرية ويديرونها هم أولئك الباحثون والمهندسون ومدراء الأعمال للشركات الخاصة إضافة إلى الكُتاب والمنفذين والمصممين . يتوجب على ثقافة الملكية الفكرية أن تصنع طريقة تدريس المادة لإعطاء وتقديم المعلومات والرسالة المناسبة لهذه المجموعات .

صيانة وإدارة أصول الملكية الفكرية يتطلب في بعض الأوقات معرفة عاملة لفرض الملكية الفكرية بقوة متضمنة المقاضاة وانتهاك الملكية الفكرية . في تلك البلدان التي تم فيها حديثاً دعم النظام القانوني للملكية الفكرية يكون هذا الجزء من تطور المورد البشري ضعيفاً نسبياً .يُتوقع من المسؤولين لدى مكاتب الجمارك وسلطات الشرطة والقانون والقضاة في النظام القضائي المحافظة على التطور الديناميكي لقانون وممارسة الملكية الفكرية . تعليم الـــــ IP يجب أن يكون مسؤولاً عن تدريب المدرسين والمحاضرين المستقبلين لمادة الـ IP وقد بدأت زيادة عدد جامعات تأسيس دورات تدريس مخصصة ومكرسة لتعليم الملكية الفكرية إضافة إلى الدورات التمهيدية .

بنفس الوقت , هذه الجامعات قدمت عناصر متنوعة ناشئة عن التطور الحديث للملكية الفكرية مثل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إضافة إلى التطور الدولي للقوانين والممارسات للملكية الفكرية .

ما هو وضع تدريس الملكية الفكرية في البلدان النامية ؟

رغم الازدياد الدراماتيكي لعدد الجامعات والمعاهد الأخرى التي يدرس فيها قانون الملكية الفكرية , تبقى الحقيقة أن عدداً من البلدان النامية لم يتم فيها تقديم قانون الملكية الفكرية كمادة في المنهاج الدراسي أو أنها قد درسّت كجزء من مادة تجارية أو قوانين أخرى . وسبب هذا يعود بشكل كبير لقلة المصادر .

ورغم ذلك، هناك عدداً من الجامعات والمعاهد الأخرى في البلدان النامية كانت قد قدّمت فيها مقررات تعليمية عن الملكية الفكرية ، وقامت أيضاً بشكل دوري بتنظيم دورات تمهيدية عامة عن قانون الملكية الفكرية بالتعاون مع هيئات الحكومة والمهن القانونية والمنظمات المهتمة وبالتعاون مع **الويبو** . علاوة على ذلك , في بعض البلدان النامية تم تنظيم دورات خاصة و ورشات عمل وحلقات دراسية حول مواضيع محددة لقانون الملكية الفكرية موجهة إلى طلاب الجامعة والباحثين من المعاهد والمسؤولين الحكوميين والممارسين القانونيين ورجال الأعمال وحتى أعضاء من العامة الذين لديهم اهتماما خاصا في قانون الملكية الفكرية . كذلك تم تنظيم ندوات واجتماعات حيث كرست إلى إعادة النظر في قوانين الملكية الفكرية على ضوء التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية.

وكان في مقدمة هذه التطورات في مجال تدريس قانون الملكية الفكرية وجود أساتذة الجامعات وإداريو الجامعات وصناع السياسة الذين يمتلكون البصيرة وقد أدركوا أن الملكية الفكرية ليست مفهوماً نظرياً ، لكنها أداة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والثقافية المرجوة .

(انظر إلى دليل الجامعات العالمي والمؤسسات التربوية والبحث الذي يصف الاتجاه المعاصر لثقافة الــ IP)

اتخذت **ويبو** عدداً من المبادرات بغية إظهار الاطلاع على برامج التدريس والبحث في حقل الملكية الفكرية في مختلف البلدان النامية . وقد صممت هذه المبادرات لتكملة نشاطات الويبو لتدريب الملاك الوظيفي الذين يشكلون جزء من تطوير نشاطات تعاون **ويبو** .

<u>ما هي المواضيع الواجب تدريسها ؟</u>

محتوى المقرر التعليمي للملكية الفكرية وطريقة تدريس المقرر يجب أن تُصنع (تفصل) وفقاً لحاجات المخاطبة المختلفة. بالنظر إلى أحدث المناهج الدراسية للجامعات المختارة انعكست مسبقاً حاجات مختلفة في تعليم

المناهج الدراسية للملكية الفكرية وقد نتج عن هذا التحوير منح درجات مختلفة في نهاية تعليم الملكية الفكرية .
على سبيل المثال , في الولايات المتحدة الأمريكية , إضافة إلى المقررات التعليمية التمهيدية حول الملكية الفكرية , يبدو بأنه تم وضع التأكيد على تعليم حقوق النشر أو التأليف , كما هو متضمن في الإحصائيات التي تبين أن 48 من أصل 50 جامعة لدراسة القانون تقوم بتدريس حقوق النشر أو التأليف .
تقريباً كافة مدارس القانون قد وضعت الآن تأكيداً أقوى على الملكية الفكرية بما فيها إمكانية شهادات الدراسات العليا أو درجات الدكتوراه المتخصصة في مجال الملكية الفكرية . كبرهان على ذلك التأكيد اعتباراً من 4 نيسان 2004 كان هناك 17 جامعة قد منحت درجة الماجستير خصيصاً للملكية الفكرية . على الرغم من التطورات الايجابية المذكورة , بسبب كون المركبات المختلفة تُشكل جزءً أساسياً من المقررات التعليمية الحديثة للملكية الفكرية , لذلك تزداد الصعوبة في إيجاد والاستمرار في جذب عدد كاف من الهيئة التدريسية والمحاضرين . في أمريكا حوالي 75% من أساتذة الجامعة لمادة الملكية الفكرية هم أساتذة مساعدون وهم أيضاً ممارسون , محامون و / أو فاحصون من **مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية** (USPTO) .
أيضاً ، الإسهام المقدم من قبل هؤلاء المنهمكين حقاً في العمل اليومي لإدارة أصول الملكية الفكرية عزز بشكل هام جودة المقررات التعليمية وأنتج معلومات حديثة في محاضراتهم ناتجة عن توحيد النظريات الأساسية للملكية الفكرية والتدريب العملي من خلال دراسات المسألة لعالم واقعي .

يلاحظ باهتمام خاص الاتجاه الناشئ بعدد الجامعات في بلدان محددة حيث قدمت هذه الجامعات بتلك البلدان عنصراً أساسياً للملكية الفكرية في ماجستير إدارة الأعمال (MBA) وشهادات الإدارة في التكنولوجيا (MOT) .
في اليابان مثلاً ، اتخذت الحكومة مبادرات قوية لخلق مقررات تعليمية في الإدارة والتكنولوجيا في الجامعات .
تبعاً للسياسة الوطنية العامة للملكية الفكرية في اليابان ، تم تبني السياسات وتنفيذها لتطوير الموارد البشرية والتي تحافظ على بقاء كفاءة التصنيع بجودة

عالية وتحافظ على أهلية الحالات الهندسية . الجامعات في اليابان الآن هي في عملية تعزيز وتقوية ثقافة الملكية الفكرية مع تصور المزيد من تطوير الموارد البشرية القادرة على تطوير مهارات الإدارة لمشاريع التكنولوجيا مع استعمال فعال لإدارة أصول الملكية الفكرية . لوحظ هذا الاتجاه في عدة بلدان أخرى (على سبيل المثال ، معهدان للتكنولوجيا في سويسرا وفي جامعة الملكة ماري في لندن في المملكة المتحدة يمنح كل منهما شهادة الماجستير في إدارة الملكية الفكرية) . حسب رؤية الدور الموسع للملكية الفكرية بخصوص المعرفة المبنية على الاقتصاديات والمجتمعات ، تزداد أهمية تعليم مادة الملكية الفكرية للطلاب الذين ليس لديهم خلفية قانونية.

انطلق ونشأ مفهوم إدارة التكنولوجيا فقط من إدارة البحث والتطوير في الستينات , ليشارك بالمضاربة في الألفيتن وفقاً للرائد في هذا النطاق والمؤسس ، المشارك ببرنامج شهادات إدارة التكنولوجيا (MOT) .
يتضمن هذا النشوء وجوب تدريس الملكية الفكرية أيضاً بأخذه بالاعتبار في سياق المتطلبات المتنوعة في إدارة المنظمات المتعلقة بالتكنولوجيا في الألفيتين على كامل المسار حتى الرؤساء الموظفين التنفيذيين . لذلك تعليم الملكية الفكرية لا ينبغي أن يغطي فقط النواحي القانونية ، ولكنه يجب أن يغطي أيضاً الإدارة وإدارة الأعمال مع رؤية جعل المنظمات المبنية على التكنولوجيا أكثر استجابة للتحديات في الاقتصاد المبني على المعرفة .

لتلخيص الاتجاهات الناشئة في نطاق تدريس الملكية الفكرية , هناك خمس نقاط جديرة بالملاحظة وهي معقدة تدريجياً ، فهناك حاجة متنامية ، وطبيعة تخصصات مطلوبة (قانون ، أعمال ، تكنولوجيا) ، اتحادات دولية بين مؤسسات تربوية وانبثاق جامعات . وكذلك نشوء مشاركة في الصناعة .
بخصوص النقطة الأخيرة , يلاحظ بأن بلدان معينة مثل جمهورية الصين الشعبية قد تبنت استراتيجيات وسياسات استباقية لخلق مشاركة إستراتيجية بالصناعة لخلق مقررات تعليمية لملكية فكرية أكثر فاعلية في جامعات معينة
(على سبيل المثال ، في نيسان 2004 , فيليب وهو مصنع الكترونيات هولندي ابرم اتفاقية لمساعدة مالية للناس لدى جامعة الصين بغرض بذل الجهد

لتحسين مستوى الوعي والقدرة المحلية المتعلقة بثقافة الملكية الفكرية وتطوير الموارد البشرية في الصين) .

استجابة لهذه الاتجاهات الديناميكية الناشئة في ثقافة الملكية الفكرية في كثير من البلدان ، ازداد عدد الجامعات التي حاولت تقوية تدريس الملكية الفكرية . حسب الاستقصاء الأولي للويبو هذه الجهود ليست كافية في كثير من البلدان النامية حيث أنه لا يتواجد مقرر تعليمي للملكية الفكرية في الجامعة بالبلد المذكور . تدل هذه الإحصائيات أيضاً على الصعوبات التي تواجه ليس فقط هذه الجامعات التي بدأت بتدريس مقرر الملكية الفكرية , ولكن أيضاً الجامعات الأخرى المهتمة بها ولكنها ليست مستعدة بعد لإقامة ووضع مقررات تعليمية للملكية الفكرية . تكمن مشكلاتهم في نقص الهيئة التدريسية ونقص الموارد المالية وقلة الطلب (عدد الطلاب) . لكن نقص الطلب يعزى بشكل أساسي إلى نقص الترويج للملكية الفكرية من قبل الحكومة والمؤسسات الثقافية في ذلك البلد. سيتم مناقشة حلول ممكنة فيما بعد.

ما هي أنماط المقررات التعليمية للملكية الفكرية الواجب تطويرها ؟

تُدّرس نموذجياً أربعة أنماط من المقررات التعليمية للملكية الفكرية في الجامعة وعلى مستوى مدارس القانون . هذه الأنماط أو الأنواع هي مقررات البحث , والمقررات التعليمية التخصصية ، والمقررات التعليمية المتقدمة والمقررات التعليمية للممارسة.

مقررات البحث التعليمية هي أساسية ومكثفة بصورة عامة تقصد إعطاء نظرة عامة عن المجالات المختلفة لقانون الملكية الفكرية . مع تقديم حقائق محددة كافية للطلاب المهتمين الذين يقررون تخصص في الملكية الفكرية . مقررات البحث التعليمية والتي يمكن أن تعنون مثلاً " مقدمة إلى الملكية الفكرية مع تقديم حقائق محددة كافية للطلاب المهتمين الذين يقررون تخصص في الملكية الفكرية .

مقررات البحث التعليمية والتي يمكن أن تعنون مثلاً " مقدمة إلى الملكية الفكرية " أو " براءات الاختراع , قانون حق النشر أو التأليف وقانون العلامات التجارية " , شائعة عند طلاب الحكومة والعمل الذين يتطلعون إلى المنظور الاقتصادي على حماية إبداعات / ابتكارات الأفراد . تدريس مقررات البحث التعليمية مناسبة بشكل خاص للأساتذة الذين يبدؤون للتو بتدريس مقرر الملكية الفكرية حيث يمكن أن يتعلموا مع الطلاب اتساع وتعقيد حماية الملكية الفكرية . مع ذلك , كثيراً من الأساتذة ذوي الخبرة المتخصصين في الملكية الفكرية يتمتعون بتدريس مقررات البحث التعليمية لأنهم يجدون أن التفاعل مع الطلاب من مجال خلفية عريضة يوسع باستمرار منظورهم .

تركز المقررات التعليمية التخصصية بعمق على النطاق الفردي للملكية الفكرية . المقررات التعليمية التخصصية تحمل عناوين مثل

" قانون العلامات التجارية "

" ترخيص الملكية الفكرية "

" المنافسة الغير عادلة " وغير ذلك .

تقدم هذه المقررات تفاصيل نطاق القانون الخاضع للاعتبار بما فيها دراسة التشريعات والقوانين والإجراءات. إن تفسير المحكمة للقانون والمذاهب القضائية في القانون العام , وإجراءات التطبيق للحصول على الحقوق والإجراءات لتطبيق الحقوق هي بعض المواضيع التي يمكن مخاطبتها. بعد انتهاء إعطاء المقرر التعليمي يتوجب على الطالب أن يكون قد اطلع على المذاهب الهامة لنطاق القانون ويكون لديه فهماً جيداً لمعظم المقاييس الهامة لتحصيل وتنفيذ الحقوق.

تصمم حلقات البحث المتقدمة للطلاب الذين اتخذوا مقرراً تعليمياً تخصصياً في نطاق معين وهم مستعدين لتعلم المزيد من التفصيلات عن المزيد من المواضيع المحددة في ذلك النطاق. مثال عن حلقة البحث المتقدمة في نطاق براءات الاختراع يمكن أن يبحث تاريخ حماية الاختراع في الملف من خلال عملية البحث وإصدار الرخصة من قبل مكتب براءات الاختراع وعبر تنفيذ كافة مراحل الرخصة من خلال رفع الدعوى في المحاكم . بهذه الطريقة,

يستطيع الطالب تعلم التطبيق العملي لمبادئ رفع دعوى والمقاضاة بخصوص براءة الاختراع التي تم تعلمها بالشكل العام في المقرر التعليمي التخصصي لبراءة الاختراع. شكلاً آخر لحلقة البحث المتقدمة يمكن أن تبحث جانباً من المقرر التعليمي للملكية الفكرية على سبيل المثال , حلقة البحث عن " جوانب قانون مكافحة الاحتكار للملكية الفكرية " يملئ الفراغ الذي تم تركه بالمقررات التعليمية الأساسية , كما أن حلقات البحث يمكن أيضاً أن تعطي فرصة للطلاب لإعداد أوراق بحث عن المسائل الحالية لتقديمها إلى بقية طلاب الصف , أو إعطاء الأستاذ الفرصة لتعليم اختصاصه المعين بشكل مستفيض , أو تدريس مجالات ناشئة جيدة مثل التكنولوجيا أو قانون الحاسوب .

تركز مقررات الممارسة على الخطوات الواقعية التي يأخذها المحامي في الممارسة لتحصيل وتطبيق حقوق الملكية الفكرية . المقررات مثل ، مكتب ممارسة الرخص (براءات الاختراع) والتقاضي بخصوص حقوق الطبع والنشر " وتوكيلات (محامي) دفاع المحاكمة بشأن الملكية الفكرية تتحدى الطلاب لفعل نفس الأشياء التي ستتطلب منهم فعلها في ممارستهم القانونية . مقررات الممارسة تدرس دوماً من قبل المحامين الممارسين مثل الأساتذة المساعدين الذين يقومون بتدريس الأمور التي يمارسونها حالياً في عملهم اليومي .

اختيار نمط العمل (الدور) المناسب للمقرر لتضمينه في منهاج الملكية الفكرية سوف يعتمد على طبيعة الطلاب والكلية ونموذج برنامج الشهادة / الدرجة المقدمة . معظم البرامج الجامعية عند تقرير دمج ثقافة الملكية الفكرية تبدأ مع برنامج متواضع بسيط ، مقدمة صف بحث ، وكذلك صف أو صفين تخصصيين . ثم تقوم الجامعات بالزيادة التدريجية لعدد المقررات التعليمية وتعقيداتها كلما ارتفع مستوى اهتمام الطالب والكلية .

<u>ما أنواع برامج الملكية الفكرية الواجب تطويرها ؟</u>

مجال الطلاب الذين يستفيدون من ثقافة الملكية الفكرية **عريض** وواسع حيث يضم هذا المجال طلاب التجارة وطلاب القانون والفنون الجميلة

والهندسة والعلوم والصحافة ، إلى آخره . من الطبيعي أن تضم برامج التعليم في هذا المجال الواسع الملكية الفكرية في مناهجها الدراسية .
لكن في كثير من نماذج البرامج التي تضم الملكية الفكرية ، هناك ثلاث حلقات مقررة عامة تشمل الملكية الفكرية . الأول ، جميع برامج التجارة تقريباً تضم صورة عامة عن العناصر الأساسية للملكية الفكرية . من المهم للطلاب الراغبين بالانخراط في العمل أو الحكومة أن يكون لديهم فهماً أساسياً لدور الملكية الفكرية الذي تلعبه في المفاهيم الحديثة للاقتصاد والتجارة . في الوقت المعاصر يحتاج طلاب الهندسة والعلوم لفهم دور الملكية الفكرية حيث أن إدارة التكنولوجيا تحتاج إلى المعرفة الأساسية لإدارة أصول الملكية الفكرية . ثانياً , تقدم برامج شهادة القانون الأساسي مقررات تعليمية عن الملكية الفكرية لإعطاء الطلاب فهما عاماً لفلسفة وتطبيق قانون الملكية الفكرية . حتى أن طلاب القانون الذين ليس لديهم النية بالتخصص في الملكية الفكرية يجب أن يكونوا على ألفة ومعرفة بالحقوق الأساسية المحمية بقانون الملكية الفكرية . ثالثاً ، برامج تخصص الماجستير تقدم بشكل مثالي معرفة أكثر فهماً واختصاصاً لنظرية وممارسة قانون الملكية الفكرية . المقصود من هذه البرامج تكميل المعرفة المجزأة عادة التي يكتسبها صاحب المهنة (المحامي) في ممارسته وذلك باطلاعه على كافة المسائل المهمة لحماية الملكية الفكرية .

تعالج برامج التخصص للملكية الفكرية ثلاثة جوانب رئيسية لممارسة الملكية الفكرية , طريقة تحصيل وتسجيل حقوق الملكية الفكرية (المسماة " مقاضاة " / إقامة الدعوى / حيث هناك حاجة لتقديم طلب يتم إملاءه ودراسته) ، وطريقة حماية وتنفيذ حقوق الملكية حال اكتسابها والتي يمكن إجراءها في المحاكم من خلال رفع دعوى مدنية وبطرق أخرى تكون فيها الوسائل أكثر تصالحاً .

تركز برامج العمل الثقافية بشكل رئيسي على الجانب الأول - طبيعة ومدى توفر الحقوق لحماية الملكية الفكرية . بينما مثل هذه المعرفة هي مكان البدء لصاحب مهنة الملكية الفكرية ، هذه هي أكثر الجوانب الهامة لأصحاب

القرار بخصوص العمل ومخططي سياسة الحكومة . تعطي هذه البرامج فهماً أساسياً للأنواع الخلاقة والعمليات والمنتجات التكنولوجية المشمولة بالحماية وكذلك أشكال الحماية المصممة لكل نوع من الإبداع الفكري وفعالية الحماية المتوفرة.

يكتسب الطالب فهم الطرق التي يمكن بموجبها أن تقوم حماية الملكية بتحسين المنافسة الاقتصادية. هذا الفهم هام أكثر لمخطط العمل أو للاقتصادي المهتم بالصحة الاقتصادية لشركته لفترة طويلة أو لبلده حيث أن اهتمامه يكون أكثر من اهتمام الكاتب أو الفنان أو المخترع المهتم أولاً بالجوانب العملية للحصول على الحماية.

إضافة إلى برامج العمل ، تتضمن كافة برامج التدريب الجامعية الأساسية للمحامين مقررات تعليمية بالقانون التجاري وقانون الملكية إضافة إلى المقررات التي تعالج الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية .

مثل هذه المقررات التعليمية لا يمكن الاستغناء عنها حيث تعتبر أساسية لإدراك المفاهيم التي يعكسها قانون الملكية الفكرية . الأساتذة الذين يقومون بتدريس هذه المقررات هم بشكل خاص من السلك التجاري أو الاقتصادي أو قانون الملكية وكثيراً ما يقومون بتضمين أجزاء حول مختلف النماذج لحماية الملكية خاصة المهتمين بمصلحة العمل أو طالب الاقتصاد .

بعض مدارس القانون الجامعية تحتوي واحد أو عدة صفوف أو برنامج كامل من الفصول الدراسية مُصمم للطلاب العازمين لأن يصبحوا أصحاب مهنة فكرية . الفصول الدراسية هذه مصممة لإعطاء الاختصاصيين المستقبلين فهماً واسعاً إن لم يكن عميقاً عن سعة النماذج المحتملة المتوفرة للملكية الفكرية . هذه الفصول الدراسية قيمة للطالب الذي ينوي مساعدة الكُتاب والمخترعين لحماية أعمالهم بالخضوع إلى القانون المحلي أو القانون الأجنبي وكذلك إلى الطالب الذي هو بمثابة وكيل عمل - يقوم بنصح زبونه أو تقديم النصح للشركة حول نطاق القانون والذي سيكون له أهمية كبيرة لجدوى العمل ونموه .

الطلاب الذين يُسجلون في برنامج اختصاصي بعد التخرج في مجال الملكية الفكرية (برنامج درجة الماجستير مثلاً) يكونوا أصحاب مهن ملكية فكرية مثاليين مهتمين بتعميق فهمهم للقاعدة القانونية لقانون الملكية الفكرية وتزيد مهاراتهم في اكتساب وفرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية . كثيراً ما يسجل أصحاب المهن من بلد ما في برنامج الماجستير في بلد آخر من أجل تحصيل فهم أفضل عن قوانين الملكية الفكرية في ذلك البلد . تبحث تلك البرامج بعمق كبير الأسس النظرية لقانون حماية الملكية الفكرية . لكن ، حيث أن البرامج مصممة لأصحاب المهن ذوي العمل المؤلف من اكتساب حقوق الملكية الفكرية ، ستضم هذه البرامج أيضاً فصول دراسية يتم تدريسها من قبل أصحاب المهن ذوي التجربة ويشمل التدريس التقنيات الواقعية للمقاضاة وتطبيق حقوق الملكية الفكرية ورفع الدعوى لتنفيذ هذه الحقوق .

<u>ما هي الطرق التربوية الأساسية :</u>

في المجال القانوني ، توجد طريقتان أساسيتان مختلفتان في التدريس المستعملة عادة وهما تدريس المسألة ومشكلة طريقة التدريس .

- □□□□□□ □□□□□ □□□□□□□ :

مواد التدريس المستعملة بشكل واسع في مدارس جامعات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مبنية على مبادئ القانون العام مع غطاء تشريعات وقوانين إدارية وقرارات جنائية تفسيرية .

تدريس ذلك القانون يتم الوصول إليه عادة من خلال "طريقة المسألة" التقليدية للتدريس والذي قد لا يمارس في بلاد أخرى لأسباب مختلفة . بعض هذه الأسباب تعود إلى حقيقة كون طبيعة النظام القانوني في البلدان المختلفة في القارة الأوربية والذي يؤثر في عدد من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وفي آسيا إلى حد ما لا يعير نفسه لهذه الطريق من التدريس . استعمال مواد التدريس هذه يحتاج لأن تكون مادة المقرر مبنية على أساس هذه المبادئ للقانون العام والتشريعات والتنظيمات والقرارات الجنائية الناشئة من النظام القانوني في البلد النامي المعني .

[illegible] :

توصل بديل إلى طريقة مسألة هو ربح العمومية حتى في بلدان القانون العام . في ظل فهم طريقة المشكلة , يقوم الأستاذ الجامعي (البروفسور) بوصف لمجموعة ظروف خاصة التي تثير مشكلة قانونية هامة . يطلب من الطلاب تطبيق مبادئ القانون المتعلقة بذلك لتحليل وحل المشكلة . وهذا يتطلب من الطالب ليس فقط معرفة القانون ولكن يتطلب منه أيضاً بذل الجهد في التفكير خلال كافة جوانب الظروف وتطبيق القانون لتحقيق نتيجة عادلة. إن الشعور العام بين الاختصاصيين الذين قاموا بدراسة مسألة طرق التدريس أنه يمكن في السياق الدولي تقديم نماذج أو موديلات لحالات تعكس أسئلة الملكية الفكرية وكيفية معالجة هذه الحالات بالخضوع إلى الأنظمة القانونية المختلفة .

حديثاً، طريقة التعلم الالكترونية (عبر البريد الالكتروني والانترنت) أو التعلم عن بعد ، استخدمت كثيرا لتكون أداة تعلم شخصية . اطلع على المزيد في البحث والذي يناقش الاتجاه الحديث والمنهجيات المقترحة

([illegible] Distance Learning Program [illegible])

(برنامج التعلم عن بعد)

هذا يتعلق [illegible] . الأداة التعليمية الفعّالة جداً هي تشجيع الطالب في التورط العملي خارج الصف (الفصل الدراسي) . العديد من مدارس القانون أو الجامعات تسمح للطالب بأن يشارك في النشر مثل المراجعات القانونية (نظرات عامة) أو المجلات . كثير من هذه المجلات تتخصص في جوانب قانون الملكية الفكرية , وأغلبها ترحب بالمساهمات في هذا المجال. أيضاً بعض المدارس تعقد مؤتمرات حول مواضيع متنوعة للملكية الفكرية . المشاركة بالحضور أو المساعدة في تنظيم هذه المؤتمرات يمكن أن تقدم منظور مختلف. أخيراً, عندما يسمح النظام للطلاب بالعمل في الوظيفة العملية أثناء وجوده في مدرسة القانون ، يمكنهم العمل بدوام جزئي للقضاة والمحامين والوكالات الحكومية المتورطة في الملكية الفكرية .

كيف يجب أن يدرس مقرر الملكية الفكرية ؟

تتوفر طرق كثيرة لتدريس مقرر الملكية الفكرية ويجب اختيارها حسب الأهداف ووفقاً لهدف المجموعات . قامت أكاديمية الويبو العالمية بتجميع خبرة واسعة ودروس تعليمية في إعلام عدد من الجامعات المنتشرة في العالم وكنتيجة للسنوات الست الأولى من نشاطاتها فقد نتج عن الأكاديمية قائمة طرق فهم مقترحة بخصوص تدريس الملكية الفكرية . تتضمن نصيحة الأكاديمية في هذا الخصوص ما يلي :

تماثل واضح لجماعات الهدف التي سيتم تدريسها الملكية الفكرية وتعريفات واضحة للأهداف والأغراض حسب ما يتماشى مع جماعات الهدف ، ونظام الفصول الدراسية المصمم عن الملكية الفكرية متضمناً منهاجاً دراسياً شاملاً مع الأخذ بالاعتبار خبرة الجامعات الأخرى (خصوصاً تلك الجامعات التي لها جماعات هدف مماثل وغايات مماثلة) ، واختيار اكتساب المضمون الصحيح والوثائق لتدريس مقرر الملكية الفكرية (تقدم الأكاديمية قائمة مقترحة لمادة التدريس ووثائق باللغات المناسبة) ، وتخصيص فصول دراسية للملكية الفكرية مع إمكانية أخذ الفائدة الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والانترنت وكذلك المشاركة مع الجامعات الأخرى وأصحاب الحصص بما فيهم أصحاب المهنة والصناعة . خلال السنوات القليلة الماضية ، قامت عدة جامعات بتأسيس اتحادات إستراتيجية (ليس فقط في نفس البلد ولكن أيضاً أسست شراكات عبر الحدود) حيث أدى ذلك إلى تبادل المحاضرين والطلاب والمشاركة بالمعلومات المفيدة . بعض الجامعات وافقت على الاعتراف المتبادل بالشهادات .

في تعيين المقررات التعليمية للملكية الفكرية ، يمكن تبني طرق تدريس متنوعة مثل أسلوب خبرات الفصل الدراسي التقليدي وكذلك التعلم عن بعد لفصول الدراسة التمهيدية والدورات الأكثر تفاعلية لفصول الدراسة المتقدمة والمتخصصة . على سبيل المثال ، المحاكمات الزائفة مفيدة بشكل خاص لفهم تطبيق نواحي معينة لحقوق الملكية الفكرية . في عصر تقنيات

المعلومات برنامج التعلم عن بعد مفيد خصوصاً لتدريب عدد كبير من الطلاب في فترة محددة بأقل تكاليف. في الواقع ، هذه هي أحد الأدوات الجديدة التي قدمتاها الأكاديمية وقد قامت بنجاح بتدريب حوالي 10.000 طالب بسبع لغات مختلفة خلال عام 2003 فقط. لم يكن المشاركون من الطلاب فقط ، بل كانوا أيضاً من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال من القطاع الخاص وأشخاص في الأكاديمية . برنامج التعلم عن بعد للأكاديمية مفتوح لأي شخص في العالم ويخضع ذلك إلى عدد المشاركين المحدود المقبول في كل دورة تعليم. من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه الجامعات في البلدان النامية مع موارد مالية وبشرية محدودة ، هناك حل واحد ممكن وهو استعمال وحدات التعلم عن بعد المتوفرة على الانترنت . إضافة إلى هذه الخدمة المباشرة المقدمة من قبل الأكاديمية ، تتواجد خدمات أخرى تقدمها الأكاديمية حيث تقدم النصح أو شرط الأدوات إلى الجامعات مثل خدمة تطوير المنهاج التعليمي الهادف وتعريف المرجع المختار ومواد أخرى لتدريس الملكية الفكرية .

كلية الملكية الفكرية :

يعتمد جزء كبير من جودة برنامج ثقافة الملكية الفكرية على مستوى الخبرة واهتمام الكلية . هناك عدد من أعضاء الكليات الجامعية ذات دوام كامل في معظم البلدان والتي حددت اختصاصها وهو دراسة جانب أو أكثر من الملكية الفكرية . مع ذلك ، كثيراً من الجامعات ليس لديها هؤلاء الاختصاصيين وتعتمد ثقافة طلاب الملكية الفكرية على أساتذة الجامعة الذين لديهم اهتماماً ثانوياً في المجال إضافة إلى تخصصهم الرئيسي .

أفضل تعليم للفصول الدراسية الرئيسية للملكية الفكرية في منهاج مدارس القانون تكون من قبل أساتذة القانون

(أساتذة الجامعة ذوي الدوام الكامل / المتفرغين) والذين يكرسون الوقت اللازم لتقديم الاستشارة وإرشاد الطلاب خلال البرنامج وإلى الاختصاص الذي يكون فيه لديهم أفضل القدرة ، و أصحاب المهن السابقين الذين أصبحوا أساتذة بدوام كامل (متفرغين) يتمتعون بميزة الخبرة في سوق العمل

التخصصي لقانون الملكية الفكرية ويكتسبون دوماً مهاراتهم الاستشارية بسرعة ، و أساتذة القانون ذوي الخبرة ولديهم إيجابية فهم ثقافة القانون ويعرفون حاجات طلاب القانون . لكن ربط أساتذة بدوام كامل ليس سهلاً في البلاد التي يكون فيها عدد قليل من أصحاب المهنة ومحترفي الملكية الفكرية .

مصدر مؤقت للأساتذة الأكفاء والذي يمكن أن يملأ بفعالية الفراغ الناتج عن أساتذة الملكية الفكرية المتفرغين

(ذوي الدوام الكامل) يتألف من المحامين الممارسين الراغبين في إعطاء جزء من وقتهم لتدريس الفصول الدراسية للملكية الفكرية . ويدعى هؤلاء عادة " الأساتذة المدربون " .

يقدم هؤلاء الأساتذة طريقة فعالة واقتصادية لبناء برنامج مفهوم وعالي الجودة للملكية الفكرية . وهذه عملية تكافلية تقدم فائدة إلى كثير من الخبراء الأكفاء وإلى برنامج الجامعة حيث تقدم اتساعاً للخبرة لا تتوفر في أفراد قليلون وضمن تكلفة جزئية كما تغطي أصحاب المهنة الهيبة والاحترام كونهم منتسبين لبرنامج مدارس القانون ، وتحثهم على مواكبة التطورات الحديثة في القانون إضافة إلى التحفيز والإلهام القادم من تدريس العقول النيرة المنشغلة بإعادة دراسة المشكلات القديمة .

مع من يمكننا التعاون بخصوص تدريس الملكية الفكرية ؟

يعتبر تدريس الملكية الفكرية والثقافة الآن أهدافاً عامة لكثير من الجامعات التي تشترك بكثير من المشكلات المشابهة فالتعاون ضروري بين هذه الجامعات .الخطوة الممكنة الأولى نحو تحسين التعاون هو تأسيس شبكة إقليمية أو إقليمية ثانوية للجامعات بهدف التعاون فيما بينها بإعارة المحاضرات والمشاركة بالمعلومات المفيدة والموارد . يمكن أن تبدأ الشبكات بمجرد تبادل المعلومات حول أسس قائمة من الجامعات المشتركة بهذه المبادرة وبعدها يمكن أن توسع لتصبح مشاركات إستراتيجية . بعض الجامعات قامت بتحريك ذلك إلى مشاركات إستراتيجية أقوى . تقف **ويبو** لمساعدة هذه الجامعات بخلق شبكات لمثل هذه الجامعات والمؤسسات التعليمية ليس فقط في الإقليم المعني ، ولكن أيضاً تسهل الارتباط والتعاون الدولي بين الشبكات

الإقليمية والجامعات بحيث تتواجد شبكة شاملة من الجامعات تدرس الملكية الفكرية .

في عام 1981 أسست **ويبو** مجموعة تدعى **أتريب** (ATRIP) (نهوض التدريس والبحث للملكية الفكرية) بهدف تقوية التعاون الدولي بين الأساتذة الذين يدرسون الملكية الفكرية وعنوان الموقع على الانترنت هو : (http://www.atrip.org/)
رغم أن هذه ليست شبكة مؤسساتية بين الجامعات ، لكن أعضاء هذه المجموعة الذي يتجاوز عددهم 300 أستاذ جامعي حريصين جداً على التعاون الدولي على أساس فردي . تقيم أتريب مؤتمراً سنوياً لتبادل الآراء حول الجوانب التربوية للملكية الفكرية إضافة إلى مؤسسة وإدارة الفصول الدراسية للملكية الفكرية . ترحب أتريب بأعضاء جدد وتوسع محتمل وتحسين النشاطات التي تتعهدها **أتريب** لتحقيق انجاز ايجابي بخصوص الحاجة المتنامية لثقافة الملكية الفكرية في كثير من البلدان .

أحد نماذج المساعدة المحددة المرجوة في استعمال الشبكات المتواجدة والمستقبلية في الجامعات هو برنامج تبادل المحاضرين لإعطاء دورات تعليمية مكثفة عن الملكية الفكرية لفترة محددة من الوقت دورات تعليمية مكثفة عن الملكية الفكرية لفترة محددة من الوقت (مثلاً من أسبوع إلى ثلاث أسابيع) بهدف رفد ومساعدة الجامعات التي تواجه صعوبات في الارتباط بعدد كاف من المحاضرين . في بلدان معينة هناك أكثر من 100 جامعة يدرس فيها مادة الملكية الفكرية بالكليات القانونية والهندسية . مع إمكانية الموارد المالية المقدمة من قبل المؤسسين الكفيلة يمكن لهذه الجامعات إجراء محاضرة متوفرة لفصول دراسية مركزة ومكثفة يتم تقديمها بالجامعات التي تستدرج طلب لمثل هذه المساعدة .
هذه الجامعات المضيفة يمكن أن تقدم دعماً إدارياً ولوجيستياً لهؤلاء الأساتذة الجامعيين الزوار . قد يكون هذا الموديل من التعاون الدولي غير جديد ولكن الشبكة العالمية للجامعات وأساتذة الجامعة القائمين بتدريس مادة الملكية

الفكرية تسهل تحسين التعاون الدولي . أساتذة الجامعات القائمين بالتدريس في بلدان مختلفة يتعلمون أيضاً الأنظمة القانونية المتنوعة التي تقع ضمن اهتمام هؤلاء الأساتذة . سيكون ذلك وضعاً مربحاً لجميع الفرق المشاركة في هذا النموذج من التعاون الدولي .

الخاتمة

تقترح **ويبو** تعاوناً دولياً أكثر في نطاق تدريس الملكية الفكرية خصوصاً فيما يتعلق بالحاجة المتنامية لتدريس مقرر الملكية الفكرية في كل بلد . الأكاديمية العالمية للويبو ترغب أن تصبح نواة لمثل هذا التعاون الدولي والشبكات .

ستستمر الجامعات والمؤسسات الأخرى بالإسهام في تدريب الأشخاص الذين سيصبحون مشرعين وقضاة ومسؤولين إداريين وأصحاب مهن قانونية وحتى الأساتذة المدرسين والباحثين القادمين في المستقبل . ستسمر معاهد البحث بالمساهمة في تحليل نظام الملكية الفكرية وتقديم المقترحات لتطويره .

يجب تقديم دعم أكبر لمعاهد البحث من أجل إحداق تقييم ثابت مستمر لوظيفة القانون الحاكم لمجالات الملكية الفكرية وإعادة الدعم إلى عملية التدريس (التعليم) والخدمة كقاعدة للمشرعين والقضاة والمسؤولين الإداريين لدراسة السياسات السائدة والمبادئ والقوانين .

يجب أن تلقى الجامعات والمعاهد الفنية الإرشاد الصحيح والمناسب ليكون معرفة الانجازات الفنية أكثر انتشاراً وتوسعاً ليس فقط للباحثين الآخرين ولكن لتكون مطبقة في الصناعة . بهذه الطريقة يمكن استخدامها بشكل أفضل وتكون الأفضل بإرضاء زمن ومهارات الموارد الأخرى المبذولة في سبيلها .

أخيراً يمكن أن تكون عملية تدريس وبحث الملكية الفكرية فاعلة فقط إذا التزمت المصادر الكافية وتضافرت جهودها بخصوصها وكذلك التزمت نحو المؤسسة الفعالة للبرامج التعليمية والبحث لحقيق هذه المتطلبات يجب على

الحكومة والقطاعات المختلفة الأخرى للاقتصاد وكذلك المجتمع التربوي العمل معاً . يجب على كل منهم تقديم العرض لنظائرهم في البلدان الأخرى من أجل تعريف المصالح و الاهتمامات بشكل عام من أجل عمل المساعدة المشتركة من خلال التعاون الدولي .

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (**ويبو**) والأكاديمية تقف مستعدة لمساعدة الحكومات والمجتمع التربوي والبحث في مهام تقييم واختيار وتطبيق نظام تدريس قانون الملكية الفكرية والبحث الذي يكون الأفضل في الوصول وتحقيق هدفهم.

ستساعد **ويبو** الحكومة والصناعة لتلبية حاجات الشعب وأيضاً ستساعد المؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث في أدوارها كمؤسسات مستقلة في متابعة التعلم والبحث العلمي .